وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 23 مايو 2023

أخبار الطاقة

بحضور وزير الطاقة تدشين أول مركز للابتكار والتصنيع.. والاستحواذ على حصة في «إيتالماتش»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

بتشريف صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود؛ وزير الطاقة، وبحضور معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية؛ الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، أعلنت الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية «دُسُر»، عن استحواذها على حصة في شركة إيتالماتش Italmatch الإيطالية، التي تُعدّ من الشركات الرائدة عالمياً في مجال الكيميائيات التحويلية.

وتأتي هذه الصفقة استكمالا لجهود دُسُر الحثيثة لتوطين التقنيات المتقدمة. وتشمل الصفقة زيادة رأس مال شركة إيتالماتش بمقدار 100 مليون يورو، ستستخدم في تطوير وإنشاء العديد من المصانع المتخصصة الواعدة في المملكة.

المعروف أن شركة إيتالماتش تتخصص في مجال تصنيع الإضافات المُحسِّنة للأداء، والحلول الخاصة بمعالجة المياه، ومواد صناعة البترول والغاز والبلاستك، ومثبطات اللهب، بالإضافة إلى العديد من المنتجات والتطبيقات التي تخدم قطاع الكيميائيات للعناية الشخصية. كما تم، في نفس المناسبة، الإعلان عن تدشين وافتتاح الشركة الوطنية للتصنيع بالإضافة والابتكار «نامي»، وهي مشروع شراكة استراتيجية بين الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية؛ دُسُر، وشركة ثري دي سيستمز الأمريكية، لإنشاء مركز للابتكار والتصنيع بالإضافة، هو الأول من نوعه في المملكة، وكان قد تم الإعلان عن هذه الشراكة في حفل إطلاق مشروعات دُسُر في نهاية شهر مارس عام 2022م. وستوفر شركة نامي حلولاً هندسية للطباعة ثلاثية الأبعاد والطباعة عند الطلب، وتوفير الاستشارات والتصاميم الهندسية، وخدمات الهندسة العكسية بالاستفادة من أحدث التقنيات العالمية في هذا المجال، كما يخدم هذا المشروع العديد القطاعات الرئيسة، منها قطاعات البترول والغاز، وصناعة السيارات، والطيران، والقطاع الطبي، وسيدعم هذا المشروع مسيرة التصنيع في المملكة من خلال توطين التقنيات المتقدمة، والإسهام في أمن سلاسل الإمداد، وبناء قدرات فريدة لوظائف المستقبل.

وشهدت المناسبة توقيع مجموعة مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون استراتيجية، منها ثلاث اتفاقيات لشركة إيتالماتش، إحداها لتوريد الكلور والصودا الكاوية مع شركة الصناعات الأساسية الكيميائية، والثانية للتعاون الفني مع شركة معادن لتوطين منتجات كيميائية تُستخدم في معادن الفوسفات والألمنيوم والذهب، والثالثة مذكرة تفاهم لتوريد وتوطين منتجات معالجة المياه مع شركة بيكر بترولايت السعودية.

وثلاث اتفاقيات تعاونية للشركة الوطنية للتصنيع بالإضافة والابتكار «نامي» أولها مذكرة تفاهم مع شركة معادن، لتطبيق وتطوير المخزون الرقمي لقطع الغيار، والثانية لبناء خارطة طريق للطباعة ثلاثية الأبعاد للرعاية الصحية، مع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والثالثة مع الشركة السعودية للكهرباء لتوطين صناعة قطع الغيار المطبوعة، وتطوير حلول المخزون الرقمي، كما وقعت نامي مذكرة تفاهم مع شركة أرامكو السعودية للتعاون الاستراتيجي في الطباعة بالإضافة.

وبهذه المناسبة، أكّد الدكتور رائد الريس؛ الرئيس التنفيذي لشركة دُسُر أنه سيكون للمحفظة الاستثمارية التي تمتلكها دُسُر، اليوم، دور فاعل في تأمين سلاسل الإمداد والتوريد في المنطقة، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة في المملكة، التي تمثل أحد أهم المعايير التي تلتزم بها دُسُر، إلى جانب نقل وتوطين التقنية والمعرفة اللازمة، مما يفتح آفاق استثمارية للقطاع الخاص، من خلال تمكين استثمارات مكملة في أنشطة الإنتاج والمعالجة والتوزيع.

النفط يتراجع وسط شكوك بشأن سقف الديون

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت أسعار النفط أمس الاثنين مع افتتاح الأسواق، حيث عوض الحذر بشأن محادثات سقف الديون الأميركية والمخاوف بشأن تعافي الطلب في الصين الدعم من انخفاض الإمدادات من كندا ومنتجي أوبك+.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 73 سنتا، أو 0.97 ٪، إلى 74.85 دولارًا للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم يوليو، وهو العقد الأكثر نشاطًا، 73 سنتًا، أو 1.02 ٪، إلى 70.96 دولارًا.

وانخفض عقد غرب تكساس الوسيط لشهر يونيو، والذي ينتهي في وقت لاحق يوم الاثنين، 87 سنتًا إلى 70.68 دولارًا للبرميل. في حين، ارتفع كلا العقدين بنحو 2 ٪ الأسبوع الماضي، منهيا أربعة أسابيع متتالية من الانخفاضات الشديدة بعد أن أغلقت حرائق الغابات كميات كبيرة من إمدادات النفط الخام في ألبرتا، كندا.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط: «أتوقع الكثير من التقلبات في الأيام المقبلة وانتعاش أسعار النفط الخام عندما يتم التوصل إلى اتفاق لرفع سقف الديون». وأضافت: «لكن مجال ارتفاع النفط بعد ذلك سيكون محدودًا مع عودة الرياح الاقتصادية المعاكسة إلى مركز الصدارة».

وقال المحللون إن تقارير البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين في الأسابيع الأخيرة أثارت مخاوف بشأن الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم والمستهلك الثاني للنفط. وقال توني سيكامور المحلل في آي جي، الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم. وأضاف أن المستثمرين قلقون أيضًا من تعثر تعافي الصين بعد تقارير بيانات اقتصادية ضعيفة في الأسبوعين الماضيين. وقال سيكامور: «إذا استمر سوق الإسكان في الانخفاض وفشل صانعو السياسة في الاستجابة، فإن خطر التباطؤ المزدوج في الصين يزداد، الأمر الذي ينذر بأخبار سيئة لاستهلاك النفط الخام والطلب عليه». والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم والمستهلك الثاني للنفط.

وقال محللون من جولدمان ساكس وجيه بي مورجان إن تأثير التخفيضات الطوعية للإنتاج من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، بما في ذلك روسيا، المعروفة باسم أوبك +، أصبح محسوسًا أيضًا بعد أن دخل حيز التنفيذ هذا الشهر.

وقال جي بي مورجان إن إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية من المجموعة انخفض 1.7 مليون برميل يوميًا بحلول 16 مايو، مضيفًا أن صادرات النفط الروسية ستنخفض على الأرجح بحلول أواخر مايو.

وتعهدت مجموعة الدول السبع (G7) في اجتماع زعمائها السنوي يوم السبت، بتعزيز الجهود لمواجهة تهرب روسيا من تحديد سقف أسعار صادراتها من النفط والوقود «مع تجنب الآثار غير المباشرة والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية».

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، إنه من غير المتوقع أن تغير هذه التعزيزات وضع الإمداد بالخام والمنتجات النفطية، مضيفًا أن الوكالة ملتزمة بتحليلها في الوقت الحالي. وفي أحدث تقرير شهري لها، حذرت وكالة الطاقة الدولية من نقص يلوح في الأفق في النصف الثاني حيث من المتوقع أن يتجاوز الطلب العرض بنحو مليوني برميل يوميًا. وقال سيكامور «يبقى أن نرى ما إذا كانت القيود الجديدة ستؤثر على إنتاج النفط الروسي حيث كان الروس فعالين للغاية في إيجاد سبل للالتفاف على العقوبات الأوروبية والأميركية وثبت أن العقوبات صعبة التنفيذ».

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن عدد منصات النفط الأميركية انخفض بمقدار 11 إلى 575 في الأسبوع المنتهي في 19 مايو، وهو أكبر انخفاض أسبوعي منذ سبتمبر 2021. ويعتبر «تباطؤ نشاط الحفر في الولايات المتحدة مصدر قلق لسوق النفط التي من المتوقع أن تشهد عجزا كبيرا خلال النصف الثاني من هذا العام».

وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين، لتواصل خسائرها للجلسة الثالثة حيث تنتظر الأسواق مزيدًا من التقدم في المفاوضات بشأن سقف الديون الأميركية، بينما ظل التركيز أيضًا على اضطرابات الإمدادات المحتملة في أميركا الشمالية.

ومـن المقـرر أن يسـتأنف المشـرعون الديمقراطيـون والجمهوريون المفاوضات بشـأن رفع حـد الإنفاق في وقت لاحق يوم الاثنين بعد أن فشلت المفاوضات في التوصل إلى اتفاق خلال الأسبوع الماضي. يأتي هذا أيضًا في الوقت الذي حذرت فيه وزيرة الخزانة جانيت يلين من الموعد النهائي في منتصف يونيو لتخلف الولايات المتحدة عن السداد.

مخاوف تخلف سداد الديون

وأثارت المخاوف من تخلف الولايات المتحدة عن سـداد ديونها أسـواق النفط الأسـبوع الماضي، حيث شـعر المستثمرون بالقلق من أن الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن مثل هذا السيناريو قد تضر بالطلب على النفط. لكن أسعار النفط الخام لا تزال تغلق الأسبوع بارتفاع طفيف، مدعومة ببعض إشارات الشراء، حيث بدأت الولايات المتحدة في إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي.

كان النفـط الخـام مدعومًـا إلى حد ما باحتمال انقطـاع الإمدادات في كندا، بسـبب حرائق الغابات المبكرة فـي مقاطعـة ألبرتـا الغنية بالنفط الخام. وقد يؤدي هذا، إلى جانـب علامات زيادة الطلب على البنزين في الولايـات المتحـدة خلال موسـم الصيف، إلى تقليص إمـدادات النفط على المدى القريب.

وقدم ضعف الدولار بعض الراحة لأسـعار النفط الخام، بعد الإشـارات المتضاربة بشـأن السياسـة النقدية من الاحتياطي الفيدرالي. وبينما أشـار عدد كبير من المسـؤولين إلى أن البنك سـيظل متشددًا في الأشهر المقبلة، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الجمعة إن تشديد شروط الائتمان قد يقلل من الحاجة إلى رفع أسـعار الفائدة بهامش كبير.

لكن النفط لا يزال في طريقه لإنهاء مايو متراجعا بنحو 5 ٪ - خامس شـهر على التوالي من الخسـائر هذا العام مع استمرار الأسواق في مواجهة مخاوف من تباطؤ الطلب وتدهور الأوضاع الاقتصادية. ويتم تداول أسعار النفط على انخفاض كبير خلال العام، وسط مخاوف متزايدة من أن الركود في الاقتصادات الرئيسة سيعيق الطلب.

وأظهرت مجموعة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين أن انتعاش ما بعد كوفيد كان يتباطأ في أكبر مستورد للنفط في العالم، مما يلقي بظلال من الشكوك على التوقعات بأن الصين ستدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام. وبينما بدا أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة يتحسن، ظل العرض متضخمًا بعد زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام.

محاكمة شل

إلى ذلك حكمت محكمة هولندية ضد شركة شل قبل عامين في قضية استهدفت بصمة الرائد في الانبعاثات. وأجبرت الشركة على خفض انبعاثاتها بمقدار النصف تقريبًا اعتبارًا من عام 2019 بحلول عام 2030. ورداً على ذلك، كتب بن فان بيردن، الرئيس التنفيذي آنذاك، منشورًا على لينكد إن، أشار فيه إلى حقيقة واضحة يبدو أنها ظلت لغزا بالنسبة إلى دعاة حماية البيئة الذين رفعوا دعوى قضائية ضد شركة شل وغيرهم الكثير من أمثالهم.

وبمجرد تخيل أن شل قررت التوقف عن بيع البنزين والديزل اليوم، هذا من شأنه أن يخفض بالتأكيد انبعاثات الكربون لشركة شل. لكنها لن تساعد العالم ولو قليلاً حيث إن الطلب على الوقود لن يتغير، وكان الناس يملؤون سياراتهم وشاحنات التوصيل في محطات الخدمة الأخرى».

وتأكيدًا لتلك الحقيقة أنه في حين أن هناك طلبًا على منتج ما، فإن العرض سيجد طريقه، وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال هذا الأسبوع أنه مع انسحاب شركات النفط الكبرى من المشاريع ذات الانبعاثات العالية في جميع أنحاء العالم، جاءت الشركات الأصغر وأخذت مكان.

وقالت اويل برايس نشهد الآن نفس الشيء الذي حدث في عامي 2016 و2017 في بحر الشمال ولكن على نطاق أوسع. وبالعودة إلى 2016 / 2017، كانت الشركات الكبرى تغادر بحر الشمال للتركيز على الأصول منخفضة التكلفة. وفي ذلك الوقت، لم يكن خفض الانبعاثات حالة طارئة. ومع ذلك، اتضح أن هناك شركات على استعداد لتحمل تكاليف إيقاف تشغيل هذه المنصات والضرائب المرتفعة -بالإضافة إلى حقيقة الاستنزاف الطبيعي- التي حولت بحر الشمال إلى أهم بقعة لعمليات اندماج واستحواذ النفط والغاز في العالم، في المرتبة الثانية بعد الصخر الزيتي الأميركي.

وباعت شل بعض أصول بحر الشمال في عام 2017. وظلت شركة شيفرون هناك. بينما طرحت شركة بريتيش بتروليوم بعض أصولها في بحر الشمال للبيع لكنها احتفظت بوجودها في المنطقة. وفي الوقت نفسه، اشترت شركة أقل شهرة باسم كريساور، ما قيمته 3.8 مليارات دولار من أصول النفط والغاز في بحر الشمال في نفس العام، وبعد ثلاث سنوات اندمجت مع بريمير أويل لتصبح أكبر مشغل للنفط والغاز في المنطقة.

والقضية تتكرر الآن على نطاق عالمي. لقد كانت الشركات الكبرى صريحة تمامًا في نياتها للتركيز على الأصول منخفضة التكلفة وذات العائد المرتفع مع إيلاء الاعتبار الإضافي لآثار الانبعاثات. لذلك، يغادر العديد منهم مشاريع كثيفة الانبعاثات في إفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا.

ومع ذلك، لا يمكن لصناعة النفط أن تقف في فراغ، والشركات الأصغر تأخذ المساحة المحررة. وقال أودون مارتينسن، رئيس أبحاث خدمات الطاقة في ريستاد للطاقة: «ما نراه هو أن الشركات الأكبر تقلص حصتها في الأصول القديمة مع إنتاج قليل الارتفاع مع انبعاثات كبيرة نسبيًا». «وتم ملء مساحاتهم من قبل شركات التنقيب والإنتاج الأصغر».

وفقًا لريستاد، سيستمر الاتجاه، مع انخفاض الاستثمارات الخارجية القادمة من شركات النفط العامة الكبيرة من 45 ٪ من الإجمالي في عام 2019 إلى 37 ٪ من الإجمالي في عام 2025. وفي الوقت نفسه، ستزيد الشركات الصغيرة، الخاصة في كثير من الأحيان، حصتها من إجمالي الاستثمارات في النفط والغاز.

وقالت شركة أبحاث الطاقة النرويجية أيضًا، إن الاستثمارات في إنتاج النفط والغاز الجديد هذا العام، بفضل هذه الشركات الأصغر، من المقرر أن تصل إلى 100 مليار دولار للعام الثاني على التوالي. وكل هذا يحدث بينما تركز شركات شيفرون، وتوتال إنرجيز، وشل، وبرتيش بتروليوم واكسون على تقليل انبعاثاتها دون الإفلاس.

ووفقًا لتقرير وول ستريت جورنال، فإن الشركات الأصغر، التي غالبًا ما تكون مملوكة للقطاع الخاص، أكثر ذكاءً من شركات النفط الكبرى، وعلى هذا النحو، فهي في وضع أفضل لتحمل المخاطر مع المشاريع التي تكون إما جديدة، ذات انبعاثات عالية أو كليهما.

وفي إفريقيا، تعمل شركات النفط الكبرى على تقليل وجودها، لكن اللاعبين الأصغر يسعدون بملء الفراغ. ونتيجة لذلك، بلغت قيمة صفقات النفط والغاز الجديدة في القارة 21 مليار دولار العام الماضي، ارتفاعاً من 5.5 مليارات دولار في عام 2020. كما أن حصة إنتاج النفط التي يحتفظ بها اللاعبون المستقلون الأصغر في ازدياد.

ونفس الاتجاه ملحوظ في أميركا اللاتينية، وبعد الخروج الجزئي من المشاريع الكبرى حيث ركزوا على أصولهم منخفضة التكلفة والأقل خطورة، انتقل صغار المستقلين واستمروا في استكشاف المزيد من النفط والغاز واستخراج ما تم اكتشافه بالفعل.

فيما يبدو أن هذا التحول في استثمارات النفط والغاز سيستمر، مع المزيد والمزيد من الاستثمار في الإنتاج الجديد القادم من الشركات الصغيرة. وهذا ليس تطورا مرحبا به لعلماء البيئة لأن الشركات الصغيرة لا يمكن أن تخضع للتدقيق من جانب المساهمين الذين يضمون بشكل متزايد ممثلين عن نفس دعاة حماية البيئة.

إنتاج «الصخري بأميركا» يشهد انخفاضاً سريعاً.. وتعطل سحب الآبار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

بينما ترى وكالة معلومات الطاقة وآخرون أن إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة يرتفع حتى نهاية عام 2024، هناك بعض الإشارات المقلقة على أن الإنتاج قد يتباطأ بالفعل، وبحسب اويل برايس، ان المحركان الرئيسيان لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة وعدد الحفارات، آخذان في الانخفاض بينما ٪82 من الآبار التي تم حفرها في عام 2022 كانت لتحل محل الإنتاج القديم. ومع تحذير المحللين بالفعل من ارتفاع أسعار النفط في وقت لاحق من هذا العام، فإن الانخفاض الكبير في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سيضيف جانبًا صعوديًا كبيرًا لأي ارتفاع، في وقت، هناك جدل، أن عصر زيادة الإنتاج من الآبار الصخرية لم يكن لديه مجال أكبر للتشغيل في غياب إشارة سعر تسببت في زيادة هائلة في عمليات الحفر، هذا بخلاف إشارة سعر مماثلة لتلك التي تلقاها السوق مع بداية غزو أوكرانيا، والتي أضافت 153 حفارًا في الصخر الزيتي الأمريكي من يناير إلى يونيو من عام 2022.

بدلاً من ذلك، حيث تكيف السوق مع فقدان النفط والغاز الروسي، والمخاوف حول قوة الاقتصاد يلقي بظلال من الشك على الطلب، بدأت الأسعار تنخفض خلال بقية العام. ومع اقترابنا من منتصف عام 2023، بقيت أسعار خام غرب تكساس الوسيط في الغالب في نطاق يتراوح بين 70 دولارًا و80 دولارًا أميركيًا، واستمرارًا في النمط الذي رسخ نفسه في أواخر الربع الرابع من عام 2022. لكن، لا يوجد شيء في الأشهر القليلة المقبلة من شأنه أن يقطع هذا النمط، بينما اذا تم النظر بعيدًا قليلاً، في الأشهر الستة إلى الثمانية المقبلة، يمكن تقديم حجة للانخفاض التحولي في الإنتاج المحلي للولايات المتحدة. وحدثت تغييرات في سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة على مدى السنوات الأربع الماضية. وأدى انخفاض أسعار النفط من عام 2019 حتى ديسمبر، عام 2021 إلى انخفاض في عدد الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة من 4000 إلى 1،446، أي أكثر من 75 ٪. وخلال هذه الفترة، تحولت شركات النفط التي كانت بحاجة ماسة إلى الإيرادات وتحتاج إلى التحكم في التكاليف بفضل أسعار النفط التي تقل عن 70 دولارًا للبرميل، إلى سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة للحفاظ على الإنتاج.

وبعد يناير 2022، أدت أسعار النفط والغاز المرتفعة إلى زيادة سريعة في عمليات الحفر، وخففت الاتجاه نحو تنشيط سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة مع مرور العام، واعتبارًا من يناير 2023، انخفض كل من عمليات السحب والحفر، واستقر إنتاج الصخر الزيتي بشكل أساسي حول 9،300 مليون برميل، وفقًا لتقرير إنتاجية الحفر لإدارة معلومات الطاقة الشهري.

ومن الملاحظ، أن ميل منحنى التراجع في سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة هو إلى حد كبير صورة معكوسة لزيادة في الإنتاج اعتبارًا من يناير 2021. والنتيجة هي أن سحب الآبار المحفورة، ولكن غير المكتملة مسؤول عن جزء كبير من 1,7 مليون برميل الذي تمت إضافته منذ يناير 2021.

ولم يبدأ الحفر في الانتعاش حتى يونيو 2021 ولن يرتفع عدد الحفارات المخصصة للنفط حتى يونيو 2022. والمعدل المقدر ضروري لزيادة الإنتاج بما يتجاوز معدل الانخفاض الطبيعي، 40 ٪ سنويًا، من الصخر الزيتي عادةً. وكان لمستثمري النفط الامريكيون حوالي 600 منصة حفر نفطية تتجه إلى اليمين منذ منتصف العام الماضي. ومنذ 22 يونيو، تم الانتقال من 8.7 مليون برميل إلى 9.4 مليون برميل في إنتاج الصخر الزيتي، أو حوالي 700 ألف برميل في اليوم من الزيادة. هذا أقل من 58 ألفًا شهريًا من الإنتاج الجديد، مما يعني أن حوالي 82 ٪ من 14 ألف بئر تم حفرها في عام 2022 كانت ستحل محل الإنتاج القديم.

ومن المحتمل أن يحدث التأثير الكامل لهذا الانخفاض في إنتاج الصخر الزيتي في أسوأ وقت ممكن إذا تزامنت اهتماماتك مع أسعار النفط المنخفضة إلى المعتدلة. وتحذر العديد من المؤسسات المصرفية الكبيرة من عجز في العرض في وقت لاحق من هذا العام مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

ويضع الإحصاء المحدث لإدارة معلومات الطاقة عدد آبار حوض بيرميان الصخري في نهاية عام 2022 عند 1,069، ارتفاعًا من 843 بئراً سابقًا. واعتبارًا من أبريل، قدرت إدارة معلومات الطاقة 910 بئر في بيرميان. كما رفعت إدارة معلومات الطاقة تقييمها وتقديراتها لاستكمال عدد 2022 بئراً في بيرميان إلى 5704 بئراً من 5328 بئراً مكتملة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن المراجعات تشير إلى أن إنتاجية الحفارة كانت أعلى من التقديرات السابقة. وتعتقد أن أجهزة الحفر النشطة كانت أكثر إنتاجية بنسبة 10 ٪ في 2021-2022 مما كان متوقعًا في السابق. وجاءت المراجعات بعد أن قام المشغلون في منتصف أبريل بتقديم أكثر من 1100 بئر في بيرميان خلال أسبوع واحد إلى مزود البيانات، موقع فراك فوكس، وهو أعلى بكثير من 100 بئر أو نحو ذلك كل أسبوع.

وقالت أوبك في تقريرها «لا تزال هناك شكوك تتعلق في المقام الأول بإمكانية إنتاج النفط الصخري الأميركي وصيانة الحقول غير المخطط لها في عام 2023»، وفيما يتعلق بإنتاج النفط الخام لمنتجي أوبك البالغ عددهم 13 دولة في أبريل، قال التقرير إنه انخفض بمقدار 191 ألف برميل في اليوم إلى متوسط 28.60 مليون برميل في اليوم، بناءً على مصادر ثانوية.

في غضون ذلك، أظهر استطلاع حديث أجرته شركة ستاندرد آند بورز جلوبال، ان أوبك 13- ضخت 28.60 مليون برميل في اليوم في أبريل، بانخفاض قدره 370 ألف برميل في اليوم مقارنة بشهر مارس، في حين أن الإنتاج انخفض من خارج أوبك بمقدار 10.000 برميل في اليوم إلى 13.39 مليون برميل في اليوم، يعزى الانخفاض إلى استمرار تعليق صادرات النفط الخام من شمال العراق عبر ميناء جيهان التركي، وانقطاع النفط في نيجيريا.وقال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني إن العراق لا يتوقع أن تجري أوبك + مزيدا من التخفيضات على إنتاج النفط في اجتماعها المقبل في يونيو، في أول إشارة من وزير في أوبك بشأن قرار محتمل مع انخفاض أسعار النفط، وقال عبدالغني إن العراق ملتزم بتخفيضات طوعية في إنتاج النفط بدأت في مايو وتستمر حتى نهاية 2023، وأشار إلى أنه لم يُطلب من العراق إجراء أي تخفيضات إضافية من هذا القبيل قبل اجتماع أوبك + في 4 يونيو. واتفقت أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا، عبر أوبك +، على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق مع تدهور التوقعات الاقتصادية، مما أثر على الأسعار. وثم في خطوة مفاجئة في أوائل أبريل، أعلنت المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرون في أوبك + عن مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط بحوالي 1.2 مليون برميل يوميًا. وجاء انخفاض النفط الخام على الرغم من خفض مفاجئ للإنتاج من جانب أوبك وحلفائها بما في ذلك روسيا، ومع ذلك، لا يوجد دليل يذكر على أن موسكو خفضت إمداداتها حتى الآن على الرغم من تعهدها بالقيام بذلك.

وفـي عمليـات النفط الصخري الأميركي، أظهرت بيانـات يوم الاثنين انه في عام 2022، تم إنتاج ما يقرب مـن 7.8 مليـون برميل مـن النفط يوميًا من موارد النفط الضيقة في الولايـات المتحدة، والمعروفة أيضًا باسـم الموارد غير التقليدية أو الصخر الزيتي، وأحدثت عمليات التكسـير الهيدروليكي تحولًا في الولايات المتحـدة، وحتـى وان تباطـأ نمو إنتاجها مؤخرًا، فهي جزء أساسـي من صناعة النفط والغاز الأميركية.

وعلى الرغم من وصفها بأنها معجزة، إلا أن صناعة الصخر الزيتي تتعامل حاليًا مع مشكلتين كبيرتين - انبعاثات غاز الميثان ومياه الصرف، والصخر الزيتي هو صخرة مسامية تحبس جزيئات الهيدروكربون في مسامها وتجعل إطلاقها صعبًا. وعلى الرغم من أن التكسير الهيدروليكي معروف منذ عقود، إلا أنه لم يزد إلا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد دراسة تاريخية أجرتها وكالة حماية البيئة، والتي خلصت إلى أن التكسير الهيدروليكي لا يشكل تهديدًا تلوثًا لموارد مياه الشرب.

ومن عام 2011 فصاعدًا، لم يعد النمو سلسًـا وتدريجيًا - إنه ارتفاع فعلي من حوالي 5.6 مليون برميل يوميًا في نهاية عام 2010 إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول أواخر عام 2019. كل ذلك بفضل التكسير الهيدروليكي.

النفط يقاوم الضغوط الهبوطية .. محللون: تقلص المعروض سيدعم الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تقلبت أسعار النفط الخام بين الارتفاع والانخفاض أمس، وسط ظهور مؤشرات داعمة وأخرى ضاغطة.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون إن معنويات السوق النفطية تطورت في المسار الإيجابي بعد أن أدلى جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بتصريحات عدت أقل تشددا فيما يتعلق بقرارات السياسة المالية والنقدية المستقبلية، حيث تقلصت مخاوف من رفع جديد وسريع لأسعار الفائدة الأمريكية.

ولفت المحللون إلى أن المعروض النفطي يتقلص ويدعم الأسعار، حيث تشهد مقاطعات ألبرتا وكولومبيا البريطانية وساسكاتشوان في كندا حرائق غابات شديدة ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج البلاد من النفط نتيجة لذلك، مشيرين إلى أن التقديرات الحالية تظهر انخفاض ما يقرب من 250 ألف برميل يوميا.

وذكر المحللون أن السوق النفطية تترقب بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوعية غدا، وستتم مراقبتها من كثب بعد القفزة المفاجئة الأسبوع الماضي في مخزون النفط.

وأشاروا إلى عودة مستويات الطلب على الوقود إلى مستويات ما قبل الجائحة بعد انتعاش واسع في حركة السفر الجوي، بينما شددت اجتماعات مجموعة السبع في هيروشيما على ضرورة تكثيف جهود حماية المناخ من خلال تحجيم الاستثمارات في مجال الوقود التقليدي.

وقال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن أسعار النفط تلقت دعما بشكل طفيف في بداية الأسبوع بعد أن سجلت مكاسب متواضعة في الأسبوع الماضي، لافتا إلى أن بقاء المخاوف بشأن تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون هو العامل الهبوطي الرئيس لأسواق النفط حتى لو ظل احتمال التخلف عن السداد منخفضا.

المعنويات الهبوطية هذا الأسبوع فقد يسجل خام برنت خسارته الشهرية الخامسة على التوالي وهو أسوأ أداء له منذ عام 2017.

من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن حرائق الغابات في كندا وتقلص الإنتاج يدعمان أسعار النفط الخام. في المقابل، أصبحت المفاوضات الجارية بشأن سقف الديون الأمريكية في الأيام الأخيرة العامل الهبوطي الرئيس للنفط مع تزايد المخاوف من أن التخلف عن سداد الديون ليس مستبعدا، لافتا إلى تقارير دولية ترجح أنه إذا حدث ذلك فسيؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة.

وذكر أن التجار يراقبون بيانات الصين أيضا، مشيرا إلى تأكيد دوائر تحليلية دولية أنه إذا استمرت سوق الإسكان في الانخفاض وفشل صانعو السياسة في الاستجابة، فإن خطر التباطؤ المزدوج في الصين يزداد وهو ما ينذر بأخبار سيئة لاستهلاك النفط الخام والطلب عليه.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، إن آفاق سوق النفط الخام تبدو أكثر تفاؤلا، خاصة مع صدور بيانات قوية ومعززة عن توقعات الطلب، حيث رجحت وكالة الطاقة الدولية أخيرا ظهور عجز في النصف الثاني من العام الجاري يصل إلى مليوني برميل يوميا.

وعد أن هذه التوقعات وغيرها الصادرة عن تقارير «أوبك» الشهرية سيكون لهذا تأثير إيجابي في الأسعار ما لم يتضرر الطلب بسبب تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون أو حدث آخر له التأثير نفسه، مثل المخاطر الجيوسياسية التي ما زالت تؤثر بقوة في السوق وبما يفوق أساسيات العرض والطلب والمخزونات في أحيان كثيرة. بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، إن المخاوف تحيط باستمرار الإمدادات النفطية نتيجة وضع حرائق الغابات في مقاطعة ألبرتا المضطرب، مبينة أن الاضطرابات في إنتاج النفط والغاز تجعل المشترين يواجهون صعوبات ناجمة عن تخفيضات في الإمدادات ما يدعم صعود الأسعار. ولفتت إلى أن بيانات دولية أظهرت أن تدفقات النفط الخام الروسي إلى الصين تراجعت بنسبة 23.5 في المائة في نيسان (أبريل) إلى 1.74 مليون برميل في اليوم (7.12 مليون طن متري) من المستويات القياسية في آذار (مارس) كما أظهرت أنه تم سحب مزيد من الشحنات الروسية إلى الهند.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس مدعوما بخفض المعروض من كندا ومنتجي «أوبك+»، وسط ترقب المستثمرين لمعرفة مدى تأثر الصادرات بتعهدات مجموعة الدول السبع بتطبيق الحد الأقصى لسعر الخام الروسي على نحو صارم.

وتقلبت الأسعار أمس ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث في بداية التعاملات صعد النفط ثم تراجع ثم ارتفع، وذلك نتيجة وجود عوامل مختلطة بين التفاؤل والحذر.

وبحسب «رويترز»، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 14 سنتا، أو 0.2 في المائة، إلى 75.72 دولار خلال التعاملات أمس، كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم تموز (يوليو)، أكثر العقود الآجلة تداولا، 15 سنتا، أو 0.2 في المائة، إلى 71.84 دولار.

وارتفعت عقود خام غرب تكساس لشهر حزيران (يونيو) التي انتهت أمس خمسة سنتات إلى 71.60 دولار للبرميل.

وتعهدت دول مجموعة السبع يوم السبت في الاجتماع السنوي لزعمائها بتعزيز الجهود لمواجهة التفاف موسكو على الحد الأقصى لسعر النفط الروسي وذلك «بالتوازي مع تجنب الآثار غير المباشرة والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية».

من جانب آخر، انخفضت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.71 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 76.06 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق، وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 74.46 دولار للبرميل.

باستثمار 8.4 مليار دولار .. «نيوم» تعلن الإغلاق المالي لأكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم

الاقتصادية

أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر إتمام مرحلة الإغلاق المالي لمشروع إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم باستثمار إجمالي 8.4 مليار دولار، وذلك بعد توقيعها مستندات مالية مع 23 مصرفا وشركة استثمار محلية وإقليمية ودولية للحصول على تمويل دون حق الرجوع بقيمة 6.1 مليار دولار، فيما يجري بناء المصنع في مدينة «أوكساون» ضمن منطقة «نيوم».

وأبرمت الشركة كذلك اتفاقية تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء مع شركة «إير برودكتس»، بصفتها شركة المقاولات المسؤولة عن تنفيذ هذه الأعمال وضمان تكامل الأنظمة على مستوى المصنع بشكل عام.

كما أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر كذلك اعتماد شركة «إس آند بي جلوبال» للتصنيفات الائتمانية، باعتبارها طرفا ثانيا مستقلا يقدم رأيا موضوعيا، لهيكلية التمويل دون حق الرجوع، تأكيدا على التزام هذا المشروع بشروط القروض الخضراء، علما بأن هذا التمويل هو الأكبر من نوعه في إطار التمويل الأخضر. وقامت شركة «إير برودكتس» بدورها بمنح عقود رئيسة لعدد من الشركاء في مجالي التكنولوجيا والبناء.

إضافة إلى ذلك، أبرمت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر اتفاقية حصرية لمدة 30 عاما مع شركة «إير برودكتس» التي ستقوم بشراء كامل الأمونيا الخضراء التي سينتجها المصنع، وذلك في خطوة تهدف إلى اغتنام الفرص الاقتصادية المرتبطة بالطاقة المتجددة ضمن مختلف مراحل سلسلة القيمة.

وسينتج مصنع الهيدروجين الضخم التابع لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر، الذي هو عبارة عن شراكة متكافئة لتنفيذ مشروع مشترك بين «أكوا باور» و«إير برودكتس» و«نيوم»، ما يصل إلى (4) جيجاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستستخدم بدورها لإنتاج ما يصل إلى 600 طن متري يوميا من الهيدروجين الخالي من الكربون مع نهاية عام 2026، وذلك على شكل أمونيا خضراء كحل فعال من حيث التكلفة لقطاعي النقل والصناعة على المستوى العالمي.

من جانبه، قال المهندس نظمي النصر، رئيس مجلس إدارة شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، الرئيس التنفيذي لنيوم «يظهر هذا الدعم المالي الكبير الذي تقدمه شركات الاستثمار الإمكانات الهائلة الكامنة في مشروعنا الهادف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر. ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في العالم لإنتاج الهيدروجين على نطاق واسع، في خطوة رائدة نحو قيادة المساعي العالمية الرامية إلى التحول نحو الهيدروجين كمصدر للطاقة المتجددة. ومع الإعلان عن بلوغنا مرحلة الإغلاق المالي لهذا المشروع، ستتسارع بشكل ملحوظ وتيرة الأعمال التي يجري تنفيذها على الأرض لترجمة طموحنا إلى واقع ملموس».

وأضاف «يستفيد مشروع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها نيوم، لدعم الجهود العالمية الرامية إلى إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، بما يسهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ضمن رؤية السعودية 2030».

من جانبه، قال ديفيد إدموندسون، الرئيس التنفيذي لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر: «يسرني أن أعلن نجاح شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، بالتعاون مع شركائها الثلاثة: أكوا باور وإير برودكتس ونيوم، في تحقيق إنجاز إضافي على مستوى مشروعنا، وذلك بعد بلوغنا مرحلة الإغلاق المالي لأكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم مع 23 مصرفا وشركة استثمارية. ويعد هذا إنجازا بارزا في مسيرتنا الطموحة للتوجه نحو تبني الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع كحل نظيف لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة حول العالم».

وأضاف «أتاح لنا ذلك إبرام اتفاقيات تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء مع شركة إير برودكتس بقيمة 6.7 مليار دولار. وإننا نعمل اليوم بوتيرة متسارعة لإنشاء أكبر مصنع في العالم لإنتاج الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، علما بأنه من المقرر البدء بعمليات الإنتاج في نهاية عام 2026».

وأضاف «يسعدنا أن نحصل على مثل هذا الدعم الملحوظ والالتزام الكبير من المساهمين في الشركة وجهات الاستثمار، للنجاح في تمويل مشروعنا على هذا النطاق. ونتطلع قدما إلى قيادة المساعي العالمية الرامية إلى التحول نحو مستقبل خال من الكربون».

بدوره، ذكر سيفي قاسمي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إير برودكتس: «نفخر بإسهامنا في رسم مستقبل قطاع الطاقة عبر تنفيذ مشاريع ريادية مثل هذا المشروع، لتوفير الهيدروجين النظيف على مستوى العالم بطرق مستدامة. وستكون شركة إير برودكتس الجهة الحصرية التي ستقوم بشراء إجمالي كمية الهيدروجين الأخضر المنتجة على شكل أمونيا خضراء في مصنع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، لاستخدامه ضمن قطاعي النقل والصناعة حول العالم». وأوضح أن إنتاج الأمونيا الخضراء وتصديرها يسهمان في إزالة الكربون من قطاعي النقل الثقيل والصناعة حيث ترتفع انبعاثات الكربون بشكل ملحوظ، بما يساعد بدوره على تفادي ما يقارب خمسة ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنويا على مستوى العالم». وأضاف: «بصفتنا شركة المقاولات الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء وتكامل الأنظمة على مستوى المصنع، نفخر بالتقدم الكبير الذي أحرزناه على صعيد أعمال الهندسة والعقود الرئيسة من الباطن التي نجحنا في إبرامها لتنفيذ هذا المشروع. وفي ظل جاهزية الموقع للعمل، فإننا نمضي قدما في أعمال التشييد وأصبح فريق المشروع المشترك على كامل استعداده للبدء بالتنفيذ الفعلي، لتزويد العالم بطاقة خضراء في نهاية عام 2026». من ناحيته، ذكر محمد أبونيان، رئيس مجلس إدارة شركة أكوا باور، «بصفتنا شركة وطنية سعودية، نفخر بمساهمتنا في دعم وتسهيل الوصول إلى مرحلة الإغلاق المالي لهذا المشروع النوعي والمميز للهيدروجين الأخضر، الذي يعكس التزام أكوا باور وشركائها المتواصل تجاه تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، خصوصا مع ما حققناه من خبرة نوعية وسجل حافل بالإنجازات في مجال الاستفادة من الحلول المبتكرة والتقنيات المتقدمة لتوفير حلول مستدامة للطاقة النظيفة وبتكلفة منخفضة». وأضاف: «إننا نمضي بثبات انطلاقا من خبرتنا التي حققناها في عديد من المشاريع النوعية والمبتكرة في مجال الطاقة المتجددة حول العالم بالتعاون مع نخبة من شركاء الابتكار، حيث حققنا خطوات فاعلة ونوعية في عملنا نحو تطوير واحدة من أكبر المحطات لمصلحة شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، التي تستهدف دمج ما يصل إلى (4) جيجاواط من الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتزويد الأسواق العالمية بالهيدروجين الأخضر على نطاق واسع، وهو إنجاز يعد خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافنا المشتركة لتسريع مسيرة التحول نحو الطاقة النظيفة ودعم أهداف المملكة في إزالة الكربون». ونجحت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر في إبرام اتفاقيات تمويل مع مجموعة متنوعة من المصارف وشركات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية، وذلك إلى جانب شريحة تمويل من شركة يولر هيرمس، علما بأنه بادر ما لا يقل عن 23 جهة تمويل إلى الاستثمار في هذا المشروع القائم في مدينة «أوكساون» ضمن منطقة نيوم.

أمين «أوبك»: نقص الاستثمارات في النفط والغاز قد يسبب تقلبات في الأسواق الاقتصادية

قال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، إن نقص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز يمكن أن يسبب تقلبات في الأسواق على المدى الطويل ويهدد النمو.

وبحسب «رويترز»، أضاف أن العالم بحاجة إلى التركيز على تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بدلا من استبدال شكل من الطاقة بآخر، مشددا على أن هناك حاجة إلى ضخ استثمارات كبرى في كل قطاعات الطاقة.

وتابع في مؤتمر في دبي «تلك هي الحقيقة التي يجب النطق بها».

وتشير تقديرات «أوبك» إلى أن العالم يحتاج إلى استثمارات بقيمة 12.1 تريليون دولار لتلبية الطلب المتزايد على النفط على المدى الطويل. وقال فريدون فشاركي، رئيس مجلس إدارة شركة إف.جي.إي لاستشارات الطاقة، في المؤتمر نفسه، إن العالم قد يواجه مشكلة في الإمدادات مع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو ثمانية ملايين برميل يوميا، إذ تقلص العقوبات الغربية على النفط الروسي نمو الإنتاج. وأضاف، أن بإمكان روسيا الحفاظ على الإنتاج عند نحو عشرة إلى 11 مليون برميل يوميا، لكنها ربما لا تتمكن من زيادته مليوني برميل يوميا كما كان مقررا في الفترة المقبلة بسبب العقوبات الغربية. ويخضع قطاع النفط والغاز الروسي لحزمة عقوبات غربية تهدف إلى تقييد المبيعات للغرب ووضع سقف لأسعار النفط الروسي. ويرى فشاركي أن «أوبك» تتصرف بطريقة مختلفة تماما عما اعتادت عليه، إذ لم يعد نمو النفط الصخري في الولايات المتحدة مصدر قلق مع ارتفاع الأسعار. وبدلا من ذلك، حولت «أوبك» تركيزها إلى تحقيق إيرادات من موارد النفط قبل بلوغ ذروة الطلب. وقال فشاركي، إنه يرى «رغبة في إبقاء أسعار النفط أعلى من 80 دولارا للبرميل واستعدادا لتجاوز حد 100 دولار في حالة شح الإمدادات». واتفقت «أوبك» وحلفاؤها بقيادة روسيا، فيما يعرف باسم تحالف «أوبك+»، على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق في ظل توقعات اقتصادية سيئة.

ثم في خطوة مفاجئة في نيسان (أبريل)، أعلنت السعودية ودول أخرى في «أوبك+» مزيدا من التخفيضات في إنتاج النفط بنحو 1.2 مليون برميل يوميا.

ومن المقرر أن يجتمع أعضاء «أوبك+» في فيينا في الرابع من حزيران (يونيو) لاتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية.

من جهته، قال مسؤول تنفيذي كبير في «فيتول لتجارة النفط»، أمس، إن آسيا ستقود نمو الطلب على الخام بنحو مليوني برميل يوميا في النصف الثاني من العام، وهي زيادة قد تؤدي إلى شح المعروض وزيادة الأسعار.

وقال مايك مولر، رئيس «فيتول آسيا» في المؤتمر، «نقترب من النصف الثاني من العام عندما سيحتاج العالم إلى نحو مليوني برميل إضافية يوميا، فيما يرجع إلى حد بعيد لنمو الطلب الآسيوي».

هل خفضت روسيا إنتاجها من النفط؟

اقتصاد الشرق

عالجت مصافي تكرير النفط الروسية كميات أقل من الخام في مايو بسبب أعمال الصيانة الموسمية، لكن تراجع الإمدادات للمنشآت كان ضئيلاً للغاية بحيث لا يقدم دليلاً ملموساً على أن البلاد نفّذَت تخفيضات الإنتاج التي تعهدت بها بالكامل.

قال الكرملين إنه سيخفض إنتاج الخام 500 ألف برميل يومياً من مستويات فبراير لدعم أسعار النفط. من جهته أكد نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك أن الهدف تَحقَّق الشهر الحالي، ولكن يصعب تقييم مستويات الإنتاج بما يتجاوز التأكيدات الرسمية في ظلّ توقف البلاد عن نشر إحصاءات النفط.

في ضوء ذلك، ألقى تزايد صادرات النفط من الموانئ الروسية بظلال من الشك على هذه التصريحات، إذ قدّرت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي أن البلاد نفّذت أقل من نصف الخفض الذي تعهدت به.

خفضت مصافي النفط الروسية متوسط إنتاجها اليومي إلى 5.34 مليون برميل في الفترة من 1 إلى 17 مايو، وفقاً لشخص مطّلع على البيانات. وتُظهِر حسابات بلومبرغ أن هذا يمثل تراجعاً بنحو 372 ألف برميل يومياً عن مستويات فبراير.

يبدو أن جزءاً كبيراً من النفط الخام الذي لم يُعالَج محلياً أُعيدَ توجيهه إلى الخارج. إذ ارتفع متوسط تدفقات النفط المنقولة بحراً بالبلاد في مايو مقارنة بشهر فبراير بنحو 268 ألف برميل يومياً، وفقاً لبيانات تتبع الناقلات التي جمعتها «بلومبرغ».

على الناحية الأخرى، يبدو أن روسيا تصدّر كميات أقل من النفط الخام عبر خطوط الأنابيب. وفي ظل عدم نشر الإحصاءات الرسمية، قدّرَت منظمة البلدان المصدرة للبترول أن شحنات البلاد عبر خط دروجبا -وإلى الصين عبر وصلة إسبو- انخفضت بنحو 60 ألف برميل يومياً في مارس مقارنة بمستويات فبراير.

مقدار الخفض

إذا واصلت التسليمات عبر خطوط الأنابيب ثباتها خلال شهر مايو، فإن التوازن بين الصادرات للعملاء الأجانب الرئيسيين والتكرير المحلي يعني ضمنياً انخفاض صافي الإنتاج بمقدار 165,000 برميل يومياً مقارنة بشهر فبراير، وفقاً لحسابات بلومبرغ، أي نحو ثلث الخفض الذي تعهدت به.

الحسابات لا تأخذ في الاعتبار شحنات النفط الروسي إلى الصين عبر كازاخستان بموجب العقود الطويلة الأجل، وكذلك إمدادات خطوط الأنابيب والسكك الحديدية إلى البلدان المجاورة، ولا سيما بيلاروسيا.

بينما تُبقي مينسك إحصاءاتها النفطية سرية أيضاً، قدّرت مذكرة بحثية حديثة صادرة عن «كبلر» (Kpler)، أنه «خلال أبريل ومايو كان لتعظيم أعمال المصافي البيلاروسية مجال ضئيل للغاية».

إنتاج روسيا قد يكون أقل إذا أُبقيَ على الصادرات المنقولة بحراً مرتفعة عبر السحب من المخزونات في حقول النفط والمصافي وخزانات الموانئ وعلى طول شبكة خطوط الأنابيب، وفقاً لتقديرات «ريستاد إنرجي» (Rystad Energy). وقالت شركة الأبحاث إنه كان بإمكان المنتجين الروس سحب نحو 400 ألف برميل من المخزونات في أبريل، و200 ألف برميل أخرى يومياً في مايو، للحفاظ على شحنات النفط الخام من الموانئ عند مستوى 3.7 مليون برميل يومياً.

تجدر الإشارة إلى أن روسيا لا تنشر إحصاءات تخزين النفط الخاصة بها.

هل تتعارض الطاقة النووية مع النفط والغاز في الدول العربية؟ خبير يجيب

الطاقة

قال الخبير والباحث الدولي في أسواق الطاقة وتقنياتها الدكتور عدنان شهاب الدين، إن الحديث عن التعارض بين الطاقة النووية والنفط والغاز لدى إحدى الدول العربية غير واقعي.

جاء ذلك خلال مشاركة شهاب الدين في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، على موقع تويتر، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، بعنوان «دور الطاقة النووية بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون في الدول العربية».

ورد الخبير الدولي على سؤال من الدكتور أنس الحجي بشأن التساؤل التاريخي عن سبب الحاجة إلى الطاقة النووية في الدول الغنية بالنفط والغاز، والتعارض بين هذا وذاك، قائلًا إن هناك مصادر من النفط والغاز يمكن تصديرها بأسعار مرتفعة.

وأضاف: «تكلفة الإنتاج عندنا في المنطقة العربية والخليج على وجه التحديد منخفضة جدًا، فعندما تكون تكلفة إنتاج برميل النفط من دولار إلى 5 دولارات، وتبيعه بنحو 50 أو 100 دولار، فهذه صفقة لا يمكن التفريط فيها».

الطاقة النووية والنفط والغاز

قال الخبير والباحث الدولي في أسواق الطاقة وتقنياتها الدكتور عدنان شهاب الدين، إن تصدير النفط ومنتجاته في المنطقة العربية، خاصة في الدول التي تنخفض فيها تكلفة الإنتاج، فالمنطق الاقتصادي يرجح بيعه إلى دول أخرى للاستفادة من فارق الأسعار الكبير.

وأوضح أن العامل الاقتصادي يقول -أيضًا- باستعمال جزء من هذا الفارق لبناء محطات حرارية، والأفضل أن تكون هذه المحطات لا تستهلك الوقود الأحفوري، مثل الطاقة النووية، مضيفًا: «بالطبع آخر 10 إلى 20 عامًا دخلت الطاقة المتجددة على الخط».

ولفت إلى أن الطاقة المتجددة أصبحت تقريبًا الخيار الأول لبناء محطات طاقة جديدة في المنطقة العربية، خاصة الطاقة الشمسية، نظرًا إلى انخفاض التكلفة بصورة كبيرة، وتابع: «لكن مشكلتها كما نعرف (أنا مستعد أن أبيعك طاقة شمسية بأسعار متدنية جدًا وألتزم بها 10 سنوات، ولكن ذلك فقط سيحدث عندما تكون الشمس موجودة)».

وأضاف: «لا أستطيع أن أبيع لك الكهرباء الناتجة من الطاقة الشمسية في الكويت أو المملكة العربية السعودية بسعر سِنتيْن لكل كيلوواط عندما تكون الشمس موجودة، فهنا يجب أن أبني محطات أخرى وأخزّن، وهذه طبعًا تكلفة كبيرة».

قدرات الطاقة النووية

قال الخبير والباحث الدولي في أسواق الطاقة وتقنياتها الدكتور عدنان شهاب الدين، إن محطات الطاقة الشمسية يجب الاهتمام بها، وهناك اهتمام بالفعل، ولكنها لا تكفي، إذًا فما هو البديل خاصة إذا تحدثنا عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون في الدول العربية؟ يجب التفكير حينها في محطات طاقة نووية بصفتها البديل الأول.

وأشار شهاب الدين إلى عدم تعارض الطاقة النووية مع النفط والغاز لعدة أسباب، أولًا أن فارق الأسعار ما بين سعر بيع النفط والغاز للدول المستهلكة وتكلفة الإنتاج كبيرة جدًا، لذلك الأفضل بيع النفط والغاز كلما كان ذلك ممكنًا.

ولفت إلى أن ذلك لا يعني عدم بناء محطات طاقة نووية فقط، وإنما يجب أن يكون هناك توازن، فالحكمة المعروفة عن أمن الطاقة أنه يكون هناك توازن عندما تملك دولة ما موارد ومصادر عدة، ومن ثم فإن الطاقة النووية تؤدي هذا الدور. وأوضح أن هناك فكرة أخرى، وهي أن الطاقة النووية تمنح قدرة تقنية مرتفعة، فمحطات المصافي والتكرير تعطي قدرة تقنية مرتفعة والمحطات النووية تعطي هذه القدرة نفسها، كما أنها تساعد في أمور أخرى خارج الأمور النووية. وأضاف: «الطاقة النووية تساعد في الاقتصاد وتعمل على تنويعه، كما أنها تُسهم في إيجاد مهندسين صناعيين متمرسين، فمثلًا في الإمارات العربية المتحدة استفادوا من المهندسين الذين عملوا في القطاع النفطي وقطاع الغاز، وحولوهم إلى الطاقة النووية، والعكس ممكن أن يكون صحيحًا».

فاتح بيرول يكشف عن 3 تحديات تواجه سوق الطاقة في أوروبا خلال 2023

الطاقة

على هامش قمة مجموعة الـ7 في هيروشيما باليابان، تحدّث مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، عن 3 تحديات تواجه سوق الطاقة في أوروبا هذا العام، وتطرّق إلى ملامح مشهد الطاقة في المرحلة المقبلة.

في لقائه مقدم نشرات الأخبار في شبكة سي إن بي سي (cnbc) مارتن سونغ، يوم الأحد 21 مايو/أيار الجاري، قال بيرول إن أوروبا ربما قامت بعمل جيد في تقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسيين وتخفيف أزمة الطاقة التي سببتها الحرب في أوكرانيا.

وأشار إلى أن سوق الطاقة في أوروبا لا تزال تواجه صعوبات حتى الآن، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقةالمتخصصة.

وأوضح فاتح بيرول أن «أوروبا كانت قادرة على تحويل أسواق الطاقة لديها، وخفض حصتها من الغاز الروسي إلى أقل من 4٪، ولم يمر اقتصادها بعد بالركود،» مضيفًا أن «الانبعاثات في أوروبا انخفضت.. وتخزين الغاز في مستويات جيدة للغاية.»

وأضاف أن «روسيا أدّت تقليديًا دورًا محوريًا في سوق الطاقة العالمية، لكن اعتماد الدول الغربية على الإمدادات الروسية قد انخفض بشدة مع استمرارها في الكشف عن عقوبات جديدة لمعاقبة روسيا على غزوها المستمر لأوكرانيا». وأردف قائلًا: «لقد قامت دول أوروبا بعمل جيد.. الشتاء الماضي»، مشيرًا إلى أن المنطقة نجحت في الحفاظ على الأضواء وتفادي أزمة الشتاء، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى شتاء أكثر اعتدالًا مما كان متوقعًا.

3 عقبات تواجه سوق الطاقة الأوروبية

حذّر مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، من أن سوق الطاقة في أوروبا لا يزال أمامها 3 عقبات رئيسة للتغلب عليها هذا العام.

ارتفاع الطلب من الصين

كانت إمدادات الطاقة في العالم وفيرة، العام الماضي، عندما كانت الصين لا تزال تطبق إجراءات الإغلاق واشترت كميات أقل من النفط والغاز بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي. ومع ذلك؛ لا يمكن قول الشيء نفسه الآن، وقد تواجه أوروبا شتاءً أكثر صعوبة هذا العام.

وتوقّع فاتح بيرول أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي المسال من الصين في النصف الثاني من العام، مضيفًا أن واردات الغاز إلى البلاد تُعَد «محددًا رئيسًا» للطلب في أسواق الغاز الطبيعي، بحسب ما نشرته شبكة سي إن بي سي (cnbc) في 21 مايو/أيار الجاري.

ويعتقد مدير وكالة الطاقة الدولية أنه يمكن أن يكون هناك جانب إيجابي؛ فقد تكون الأسعار أكثر اعتدالًا مما كان متوقعًا ولا يتوقع أن يرى «طفرة كبيرة» في الواردات من الصين، ملمحًا إلى أن هناك رواية مختلفة تدور بشأن قصة النفط في البلاد.

وأشار فاتح بيرول إلى أن إنهاء الصين سياسة مكافحة انتشار فيروس كورونا في ديسمبر/كانون الأول أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة، مع توقّع وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط سيزداد بأكثر من مليوني برميل يوميًا هذا العام.

وقال إنه ليس من المستغرب أن تمثل الصين، ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ما يقرب من 60٪ من ارتفاع الطلب، حسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون

يراقب المشاركون في سوق الطاقة العالمية عن كثب المفاوضات الشائكة بين البيت الأبيض والجمهوريين بشأن سقف الديون الأميركية.

عند تعذّر التوصل إلى اتفاق، قد تتخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون في أوائل يونيو/حزيران، على الرغم من أن هذا يُعَد غير مرجح.

وأضاف «أتجنب إعطاءك رقمًا دقيقًا، لكن يمكننا أن نتوقع انخفاضًا كبيرًا في سعر النفط إذا رأينا مثل هذا التخلف عن السداد».

وتابع قائلًا: «سيتم التعامل مع هذه القضية في الولايات المتحدة وستسود الحكمة. ولا أرى مخاطر كبيرة على أسواق النفط العالمية. لكن بطبيعة الحال؛ فإن أسواق النفط دائمًا ما تنطوي على مخاطر.»

وأضاف: «انتعشت أسعار النفط، يوم الجمعة 19 مايو/أيار، من خسائر تجاوزت 1٪ في اليوم السابق؛ حيث تحول المستثمرون إلى تفاؤل حذر بأن مخاطر التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة تتراجع مع استمرار المحادثات».

الاعتماد على روسيا لا يزال قائمًا

قال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، إن «التحدي الرئيس الآخر الذي يواجه أسواق الطاقة في أوروبا يكمن في أن اعتمادها على الغاز الروسي لم يتوقف تمامًا وأن توقعات الإمداد غير مؤكدة».

وأوضح أن «العديد من دول المنطقة واجهت اضطراريًا أزمة طاقة العام الماضي عندما انخفضت واردات الغاز الروسي بشدة».

في يناير/كانون الثاني الماضي، أعلنت عملاقة الطاقة الروسية الحكومية غازبروم أن صادرات الغاز إلى سويسرا والاتحاد الأوروبي تراجعت بنسبة 55٪ في عام 2022.

وأشار بيرول إلى أنه إذا كان هناك المزيد من التخفيضات في واردات الغاز «لأسباب سياسية»؛ فقد تواجه أوروبا مرة أخرى «بعض التحديات» في الشتاء المقبل.

ويعتقد بيرول أن مجموعة الدول الـ7 والدول الأوروبية لن تعود إلى عقد أي اتفاقيات مع روسيا، مضيفًا أن قصة الغاز الروسي «انتهت». قائلًا: «لقد انتهى الأمر».

شكراً